استقبل السفير الأمريكي الأسبق والسعيد ونقي

الراشد: تعديل الدستور غير مطروح .. والوضع السياسي لا يسمح بمناقشة الأمر

دشتي: ما يتم ترديده عن تغيير دستوري نسج من خيال وفقاعات لقياس ردود الأفعال

استقبل رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد امس السفير الامريكي الاسبق ادوار غنيم وجرى خلال المقابلة بحث آخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية.

واستقبل الراشد ايضا نائب رئيس الشؤون الخارجية في اتحاد طلبة الكويت - فرع أمريكا الفهد صالح السعيد وكلا من سعد عبد العزيز الزامل ومحمد الحمد.

كما استقبل الراشد المدير العام للجمعية الكويتية لرعاية المعاقين هاشم تقي وأمين عام الجمعية منيرة خالد المطوع اضافة الى عضو مجلس الأمة السابق فيصل الدويش.

من ناحية أخرى أكد رئيس مجلس الأمة علي الراشد ان الوضع السياسي في البلاد لا يساعد على فتح حوار حول تعديل الدستور موضحا في الوقت ذاته انه لم يسمع عن أي توجه في هذا الشان الا من الصحافة. واضاف في تصريح الى الصحافيين «انا لم أسمع عن إي مقترح التعديل مواد الدستور حول ما نشرته إحدى الصحف اليوم «امس». فضلا عن ان الوضع السياسي ليس مناسباً لطرح تعديلات دستورية.

الرئيس علي الراشد مستقبلاً السفير الأمريكي الأسبق

وقال لم يحصل أي نقاش حول تعديل الدستور من الأعضاء حتى الآن، وبالتالي فإن هذا القول» غير مطروح. من جانب آخر اوضح الراشد ان مكتب المجلس كلف فريقا نيابياً يضم 3 من أبناء المكتب و4 من خارجه لدراسة الأولويات وإعداد تقرير بها بعد مناقشة الحكومة في اولوياتها على ان يفي الفريق تقريره الى المكتب في 17 الجاري.

بدوره أكد النائب عبدالحميد دشتي انه لا توجد أي نية لدى الحكومة او النواب لإجراء أي تعديل على الدستور راهناً، معتبراً ان ما يتم ترديده بهذا الخصوص نسج من خيال، ورمي لبالونات وفقاعات لقياس ردود الفعل. وقال دشتي في تصريح للصحافيين نحن لسنا بحاجة للمساس بأي مادة دستورية، ولدينا رؤى وسمعنا الخطاب السامي لسمو الامير وخطاب رئيس الوزراء وتحديده للملامح الرئيسية لما سيتضمنه برنامج الحكومة ولم يتم الإشارة لا من قريب ولا من بعيد للتعديلات الدستورية. كما أنني أعيش بين الزملاء النواب ولم اسمع بهذا الأمر، بل أن كل نوابنا منصرفة نحو الدفع بالتشاريع بقوانين التي تنفع المجتمع. وشدد على أن اي حديث عن التعديلات الدستورية سابق لأوانه وهو من نسج من صرح به، من جانب آخر أوضح دشتي انه لا توجد نية لدى المجلس لمقاضاة أعضاء المجلس 2012 المبطل على تغييرهم لبلاغ اقتحام المجلس. وقال دشتي إنه على الرغم من أن ما تم يرقى إلى أن يكون تزويراً إلا اننا نريد أن نسمو ونرتقي ولا نسعى إلى الانتقام.

مكتب المجلس يشكل فريق عمل لدراسة أولويات المجلس بالتنسيق مع الحكومة

اجتماع مكتب مجلس الأمة (تصوير: صالح محمد)

عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين سر المجلس النائب كامل محمود العوضي في تصريح صحافي ان مكتب المجلس «شكل فريق عمل لدراسة اولويات المجلس من القوانين والتشريعات المختلفة بالتنسيق والتعاون مع الحكومة».

واضاف النائب العوضي ان مكتب المجلس اطلع على بعض الأمور الادارية المتعلقة بالأمانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشانها.

المسودة تطرقت إلى المحاور الأساسية

لجنة الخطاب الأميري البرلمانية تعد المسودة النهائية للرد

جانب من اجتماع لجنة الرد على الخطاب الأميري

أعدت لجنة اعداد مشروع الجواب على الخطاب الاميري البرلمانية في اجتماعها أمس المسودة النهائية للرد والجواب على الخطاب الاميري.

وقالت مقرر اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة «أعدت الصيغة النهائية للرد على الخطاب الاميري وتضمنت المسودة الرد على المحاور الاساسية التي ذكرت في الخطاب الاميري».

وأضافت النائبة الهاشم ان اللجنة ركزت في ردها على المحاور الرئيسية للخطاب وكذلك ردود أعضاء مجلس الامة والقضايا التي تم التركيز عليها في جلسة مجلس الامة المتعلقة بالرد على الخطاب الاميري «حيث اشتقت منها الاولويات التي تم تقديمها والتركيز على القضايا التي تهتم بالتنمية البشرية والشباب والوظائف والاقتصاد والبنية التحتية».

وأشارت الى انه سيتم عرض المسودة النهائية للرد على الخطاب الاميري في اجتماع اللجنة المقبل قبل أن ترفع اللجنة تقريرها الى مجلس الامة وادراجه على جدول أعماله.

الهاشم: اللجنة ركزت على الأولويات والقضايا التي تهتم بالتنمية البشرية والشباب

المواطن بين سندان محدودية الدخل ومطرقة القروض وغلاء الأسعار

الحسيني: إنشاء هيئة حكومية لحماية المستهلك ضرورة ملحة

أعرب النائب الدكتور مشاري الحسيني عن اسفه لما آل إليه وضع المستهلك في الكويت فهو بين سندان محدودية الدخل والراتب ومطرقة القروض وغلاء الأسعار، ويأتي فوق ذلك كله بعض التجار الذين لا يهمهم إلا تحقيق مكاسب مادية على حساب جودة السلع التي يبيعونها أو الخدمات التي يقدمونها، ومن هذا المنطلق فإنه يعكف حاليا مع عدد من الخبراء القانونيين لإعداد مشروع قانون لإنشاء هيئة لحماية المستهلك، وذلك بهدف حماية المواطنين والمقيمين من عمليات الغش والتدليس والاحتيال التي يقوم بها بعض التجار أو مزودي الخدمات من ذوي الضمائر الفاسدة، الذين لا يراعون الله من خلال التعامل في البضائع المغشوشة أو الفاسدة، والتي غالبا ما يكون لها تاثيرات سلبية على مستهلكيها.

وأضاف النائب الحسيني انه يعكف حاليا على الاطلاع على جميع مشاريع القوانين التي تم تقديمها من قبل في هذا الشان للاستفادة منها، وكذلك الملاحظات التي ابدتها غرفة التجارة والصناعة على هذه القوانين، لدى المستهلك وتبصيره بمضار الدعايات المضللة وبأساليب الغش والتحايل أينما وحيثما وجدت وكيفية التعامل معها، وكذلك بسبل ترشيد الاستهلاك. وذكر الحسيني أن القانون الجديد سوف يراعي أن تتم حماية المستهلك وفق آليات مشروطة بتحقيق العدالة والتوازن في الحقوق والواجبات بين أطراف التعامل والا تهدر آليات السوق.

مشاري الحسيني

وأعرب د. الحسيني عن اختلافه مع الرؤى التي ترى ضرورة ابتعاد الحكومة عن تنظيم مثل هذه الأمور، وتركها بشكل كلي لمنظمات المجتمع المدني، فمجتمعاتنا العربية لم تنضج بالشكل الكافي، ولم تجد ثقافة المنظمات غير الحكومية التي يقع على عاتقها مثل هذه الأمور في الدول المتطورة في الغرب، طريقها للانتشار بعد في المجتمع الكويتي، رغم الشوط الذي قطعناه في هذا الطريق. ورأى أنه من الضروري أن يأخذ مجلس الأمة زمام المبادرة باقتراح قوانين تهم المواطنين، وتعمل على حماية حقوقهم ومكتسباتهم، مطالبا بتعاون الحكومة من أجل إنجاز هذا القانون وخروج هذه الهيئة إلى النور في أسرع وقت ممكن.

وكذلك الاستفادة من التجارب العربية والعالمية بهذا الشان. وأوضح أن الهيئة الجديدة سوف تتركز مهمتها في القيام على رعاية شئون المستهلك ورعاية مصالحه والمحافظة على حقوقه والدفاع عنها وتبني قضاياه لدى الجهات العامة والخاصة، وكذلك حمايته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات والمبالغة في رفع أسعارهما، بالإضافة إلى مهمة نشر الوعي الاستهلاكي

لاري: مرسوم خصخصة «الكويتية» فيه مخالفة دستورية صريحة

أكد عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب أحمد لاري أن مرسوم خصخصة الخطوط الجوية الكويتية فيه مخالفة دستورية صريحة حيث تنص المادة 71 من الدستور على أن لا يخالف المرسوم بضرورة التقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية.

وقال لاري في تصريحات للصحافيين: إن قانون الميزانية لم يرد فيه تغطية الدولة لخسائر الخطوط الجوية الكويتية في الحسابات الختامية والتي تصل الى أكثر من 450 مليون دينار.

وأوضح لاري أن مرسوم خصخصة الكويتية في المادة الثالثة منه نصت صراحة على أن الدولة تتحمل الخسائر بالمؤسسة وتدفعها الدولة للكويتية، وبالتالي هذه المادة تحمل الميزانية أكثر من 450 مليون دينار وهذا المبلغ لم يرد في الميزانية التي رفعتها الدولة للمجلس حتى التي رفعتها بمرسوم بضرورة.

وتابع لاري: وبالتالي المخالفة صريحة للدستور، بمخالفة مرسوم خصخصة الكويتية للمادة 71 من الدستور مخالفة صريحة

الحريجي يطالب بسرعة صرف الدعم المخصص لمربي الماشية

طالب النائب سعود الحريجي بسرعة صرف الدعم المخصص لمربي الماشية وصرف المكرمة الأميرية المقدرة بقيمة 4 ملايين دينار لدعم الأعلاف

وقال الحريجي في تصريح صحافي ان اسعار الاعلاف شهدت في الفترة الاخيرة ارتفاعا ملحوظا جاوز قدرة اصحاب الحلال على الاستمرار في تلك المهنة في ظل تزايد النفقات الشهرية للعمالة وصعوبة الحصول على الاعلاف المدعومة من الدولة علاوة على النقص في توفير التطعيمات التي توفرها الهيئة.

وأضاف ان هذا الارتفاع المتصاعد في أسعار الأعلاف بات يتهدد بشكل كبير تطوير هذا القطاع في ظل تكاليف التربية المرتفعة للثروة الحيوانية والتي تكاد تفوق دخلها في بعض الاحيان مع الاخذ في الحسبان بعض المخاطر التي تحيط بهذا القطاع

لن تحل المشكلة وجعلت الخصم هو الحكم في آن واحد

نواب: تعميم شركة النفط بشأن إجراءات التظلم.. ظالم

الصالح: القرارات الجديدة تتعارض مع الحيادية التي تدعيها اللجنة المشكلة من الوزير

رفض نواب في مجلس الأمة التعميمي الأخير الصادر عن شركة النفط الكويتية بشأن إجراءات التظلم والذي يجعل الشركة هي من تنظر في تظلم العاملين وليس اللجنة المشكلة من الوزارة لبحث الأمر، مؤكدين أن القرار جعل الشركة هي الخصم والحكم في آن واحد، مشددين في الوقت ذاته على رفضهم لهذا التعميم والوقوف ضده.

وأبدى النائب خليل الصالح استغرابه من صدور تعميم رئيس مجلس إدارة شركة نفط الكويت رقم «2013/1» بتاريخ 2013/1/7 بشأن إجراءات التظلم من التعميم المعني بشأن التغييرات التنظيمية رقم «2012/20» الصادر بتاريخ 2012/12/27 والذي شابه الكثير من الظلم لحقوق كثير من المستحقين.

وقال الصالح ان هذا الاجراء لن يحل اصل المشكلة المتمثل في نظام التقييم المتبع في الشركات النفطية فقد جعل الخصم هو الحكم في آن واحد وقد بين ان هذا التعميم يشوبه الكثير من الملاحظات لابد من الوقوف عندها حيث ان الشكوى تُقدم مباشرة الى شركة نفط الكويت! وليس الى اللجنة المشكلة بموجب قرار الوزير.

خليل الصالح

وبين ان شركة النفط هي من يقوم ببحث التظلم واعداد مذكرة لإرسالها للجنة المشكلة من الوزير ! قبل ان تتطلع هذه اللجنة على الشكوى،وهذايتعارض والحيادية التي تدعيها اللجنةالمشكلة من الوزير وشركة نفط الكويت في ان واحد و لا ضمان من عدم تدخل تدخل الشركة بإملاء الاسباب على اللجنة المُشكّلة من قبل الوزير.

البغلي: ما حدث تدخل مباشر وغير مقبول في عمل اللجنة ولن نقف مكتوفي الأيدي تجاهه

هشام البغلي

وألفت إلى أن شركة النفط هي من يقوم بتبليغ المتظلم بقرار اللجنة وهذا مؤشر بان اللجنة المشكلة من الوزير ليس لها استقلالية بالقرار مطلقا.

وتساءل الصالح بانه كيف يكون الخصم هو نفسه الحكم؟ ؟ولماذا لا تقوم اللجنة المشكّلة من الوزير باستقبال طلبات التظلم مباشرة ؟ ولماذا لا تقوم هي ايضا بإجراء مقابلة شخصية مع المتظلمين لتستوضح منهم أسباب التظلم.

وقال إنه يجب ابعاد شركة نفط الكويت عن موضوع الشكوى لانها طرف في الموضوع.

ودعا الى ايقاف القرارات الاخيرة محل الشكوى الى ان يتم البت في أصل المشلة الا وهو الخلل الموجود في نظام التقييم والاجراءات المتبعة والمعمول بها حاليا في الترقيات كما دعا اللجنة المشكاة من قبل وزير النفط ان تراجع نظام الترقيات الحالي المستحدث منساءلا عن سبب اجراء تعديلات على هذا النظام مؤخرا.

وبين الصالح انه بضرورة ان يقوم وزير النفط بتدارك الموضوع قبل تفاقمه وحتى لا تضيع حقوق الموظفين اصحاب الشكاوى مؤكدا بانه سيبقى متابعا لهذا الملف.

بدوره، استغرب النائب هشام البغلي ما اصدرته شركة نفط الكويت «k.o.c» من تعميم بشان دعوات التظلم من الترقيات الاخيرة بالشركة والتي اوعزت بتقديم الشكاوي الى فريق عمل العلاقات الصناعية بالشركة والتي بدوره يحيلها الى لجنة التحقيق ،متسائلاً عن عدم تقديم الشكاوى مباشر الى اللجنة.

واوضح البغلي ان مايدعو للشك والغرابة هو قيام الـ k.o.c لبحث التظلم ومن ثم اعداد مذكرة للشكوى لارسالها الى لجنة التحقيق ،مما يجعل وكان لجنة التحقيق امرها صوري ،علماً ان من يبلغ المتظلم بقرار اللجنة هي شركة نفقط الكويت «k.o.c» التي هي الخصم للمتظلمين ،وبالتالي اصبح الامر وكان الشركة هي الخصم والحكم.

دعا إلى منح العمال حقوقهم كاملة

الكندري : وزير النفط مطالب باستعجال تطبيق التوصيات الإيجابية للمحاكم العمالية

طالب النائب فيصل الكندري معالي وزير النفط بالاسراع وحسم موضوع الميزة الافضل الذي بات يؤرق العاملين المقبلين على التقاعد في القطاع النفطي بما يتوافق مع احكام قوانين العمل واتجاه المحاكم العمالية والتي اكدت وجود تباين كبير بين طريقة احتساب الشركات النفطية و القيمة المستحقة الفعلية للعاملين.

وأكد النائب/ فيصل الكندري ان المحاكم العمالية ومن خلال نص المادة «82» قانون التامينات الاجتماعية رقم «61» لسنة 1976 والمادة «51» من قانون العمل الاهلي رقم «6» لسنة 2010 قد استنبطت مفهوم جديد لإحتساب مكافاة نهاية الخدمة في القطاع الاهلي من خلال احتساب الراتب التأميني بدلا من الراتب الشامل مع ضوابط اضافية تصب في مصلحة العمال في القطاع النفطي حال تطبيقها. وقال النائب الكندري بان وزير النفط قام مشكورا بتشكيل لجنة لدراسة تطبيق الآلية الجديدة لاحتساب الميزة الافضل والتي انتهت من اعمالها في ديسمبر الماضي دون الاعلان عن نتائج وتوصيات اللجنة ، مؤكدا ثقته بأن وزير النفط لن يقبل باستمرار استقطاع جزء من حقوق العمال كانعاب للمحاماة. واختتم الكندري تصريحه داعيا وزير النفط لاعتماد توصيات اللجنة اذا كانت إيجابية مع الاخذ بعين الاعتبار انصاف اكبر عدد ممكن من العاملين المتقاعدين وتسوية قضاياهم المرفوعة بالمحاكم العمالية وديا مشددا على ان الحقوق العمالية يجب ان تؤدى كاملة لأصحابها دون نقص.

فيصل الكندري